الائتلاف الوطني لصيادلة العدالة والتنمية

جمعية أطباء العدالة و التنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان الرباط حول الصحة بالمغرب

- ✓ تفعيلا للمد الإصلاحي الذي جاءت به مقتضيات دستور فاتح يوليوز 2011 ، خصوصا ما ارتبط منها بتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات و المواطنين ، على قدم المساواة ، من الحق في العلاج والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية (الفصل 31)
- ✓ وتعزيزا لآليات وأدوات الحكامة الجيدة والتقنين ، والنهوض بالتنمية البشرية المستدامة والديمقراطية التشاركية
- ✓ واستنادا إلى ميثاق الأغلبية الحكومية (16 دجنبر 2011)، بمرتكزاته الأربع المحددة في التشارك في العمل، والفعالية في الإنجاز، والشفافية في التدبير و التضامن في المسؤولية ، والذي يروم من بين أهدافه العمل على تعزيز التضامن بين مكونات الأغلبية وإرساء التشاور والتنسيق فيما بينها...(الهدف التاسع)، سعيا إلى تنزيل الإجراءات الواردة في البرنامج الحكومي وتحقيق الأهداف المنتظرة في المجال الصحي
- ✓ واعتبارا للمبادئ والقواعد والأخلاقيات التي تؤطر المهن الصحية ، وتعضيداً لكل الجهود المبذولة من طرف الهيئات المهنية والمدنية ذات الصلة ، بغية تجويد القطاع الصحي والارتقاء به خدمة للمواطنين عامة ، والعاملين به خاصة
- ✓ واستحضارا واستشرافا للمناظرة الوطنية حول الصحة ، التي تعتزم وزارة الصحة مشكورة تنظيمها في المستقبل القريب

تم تنظيم الملتقى الوطني حول الصحة بالمغرب تحت شعار : **" من أجل سياسة صحية عادلة "** يومي السبت والأحد 26 و 27 ماي بالرباط ، و التي أسفرت مداولته عن توصيات قيمة أفرزها جموع المحاضرين و المتدخلين ، و التي نتمنى أن تجد طريقها إلى التنزيل على أرض الواقع و سنعمل من أجل ذلك بعون الله و قدرته.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

الائتلاف الوطني لصيادلة العدالة والتنمية

جمعية أطباء العدالة و التنمية

بسم الله الرحمن الرحيم.

الكلمة الختامية

أيها الحضور الكريم،

لقد جسد هذا الملتقى ، إسهاما فعليا وإثراء نوعيا للنقاش الدائر حول المنظومة الصحية، ومقاربة إضافية لإشكالية الحكامة في تدبير القطاع الصحي، وسبل تجويدها لتحقيق المزيد من التكافؤ الإجتماعي والجغرافي بين المواطنين، وتيسير ولوج الفئات المستضعفة والمحرومة إلى العلاج والعناية الصحية، وجعل هذا المرفق العمومي، خدمة اجتماعية بامتياز، ورافعة للتنمية البشرية والمستدامة.

كما تأتي هذه التظاهرة والمغرب يسعى جاهدا لتحقيق أحد أهداف التنمية للألفية الثالثة والمتعلق بتعميم الرعاية الصحية وتجويدها، مما يقتضي إعداد استراتيجية قطاعية متكاملة، ضمن مخطط استراتيجي شامل للتنمية المستدامة، وترجمتها إلى سياسة وطنية للصحة ، بفعالية أسمى و نجاعة ، تمكن المواطنين من حقهم في الاستفادة على قدم المساواة من الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، كما ينص على ذلك الفصل 31 من الدستور. والأمل معقود، إن شاء الله تعالى، أن تتوج كل الجهود المبذولة والمبادرات الحثيثة، بالمناظرة الوطنية المرتقب إجراءها من طرف الوزارة الوصية، وفق مقاربة تشاركية وازنة، لبلورة ميثاق وطني حول للصحة، يُعتمد إطارا مرجعيا وناظما أساسيا لكل سياسة صحية مستقبلية.

أيها الأفاضل،

وبفضل الله تعالى، ثم بفضل كل المحاضرين والمتدخلين والمشاركين، نعتبر أن ندوتنا قد حققت أهم أهدافها، إذ تمت صياغة جملة من المقترحات الواقعية والبدائل الممكنة، وجرى إدراجها كتوصيات أولية في **"إعلان الرباط حول الصحة بالمغرب"**، الذي سنعرضه عليكم في نهاية هذه الكلمة.

ختاما، وإذ نجدد شكرنا وتقديرنا لكل الإسهامات القيمة والجهود النيرة التي أبان عنها كل المساهمين في تشييد صرح الإعلان المذكور، فإننا نتمنى صادقين، أن يجد صدى وتجاوبا لدى صناع القرار، وأن تُترجم مضامينه في السياسات القطاعية والعمومية ذات الصلة.

كما لا يفوتنا، أصالة عن نفسي ونيابة عن اللجنة المنظمة، أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لكل المشاركين في نجاح هذا الملتقى، من أحزاب سياسية ومؤسسات عمومية، وهيئات مهنية وجمعيات المجتمع المدني ومهنيي الصحة من أطباء وصيادلة وممرضين وإداريين في القطاعين العام والخاص، ومقاولاتيين في مجال الصيدلة، وأكاديميين وإعلاميين. كما نخص بالشكر، إخواننا وزملاءنا وضيوفنا من تركيا والأردن على استجابتهم للدعوة ومساهمتهم المتميزة. وأخيرا وليس آخرا، فالشكر موصول، باسمكم جميعا، لأعضاء اللجنة المنظمة لهذا الملتقى، ولكتابة وقسم إعلام حزب العدالة والتنمية، ولكل من له فضل علينا في تنظيم هذه التظاهرة. ومسك الختام، نص **"إعلان الرباط حول الصحة بالمغرب"**: